١٠

دراسات

رجب ١٤٣٧هـ - إبريل ٢٠١٦م

المغرب العربي:
بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب

حصيلة ٢٠١٥ وآفاق ٢٠١٦م

محمد السبيطلي

باحث رئيس - وحدة دراسات المغرب العربي
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المغرب العربي
بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب

حصيلة ٢٠١٥ وآفاق ٢٠١٦م

محمد السبيطلي

باحث رئيس- وحدة دراسات المغرب العربي
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السبيطلي، محمد
المغرب العربي بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب
محصلة ٢٠١٥ وآفاق ٢٠١٦م. / محمد السبيطلي. - الرياض، ١٤٣٧هـ
٤١ص ؛ ١٦,٥×٢٣سم
ردمك: ٧-٩٤-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨
١- الديمقراطية - المغرب العربي ٢- المغرب العربي - الأحوال السياسية ٣- الإرهاب أ.العنوان
ديوي ٣٢٠,٩٦٤ ١٤٣٧/٩٥٦٩

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٥٦٩
ردمك: ٧-٩٤-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

تحرير ومراجعة لغوية
يوسف حجاج

تصميم واخراج
أزهري النويري

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ويُعدّ الكاتب وحده مسؤولاً عن أيّ أخطاء ترد فيها.

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة – ضمن نطاق زمني معين – إلقاء الضوء على الأحداث التي يمر بها المغرب العربي، بأقطاره الخمسة: تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمن تونس، مهد ما سُمِّي بالربيع العربي، تستهل الدراسة الحديث عن الأوضاع الحزبية، وما أصابها من تغيُّرات، وما كان من الرئيس السابق المنصف المرزوقي بإعلانه تأسيس حزب جديد عوضاً عن حزبه السابق، ثم ما أعلنته حركة النهضة عن التحول إلى حزب مدني، وأثر ذلك على الحياة السياسية وتشكيل خريطة التحالفات الحزبية في تونس. ثم تعرج الدراسة على المغرب؛ لتُقَدِّمَ لمحات سريعة عن الأحزاب العاملة في الساحة السياسية المغربية، والتحالفات التي تلوح في الأفق السياسي، ومحاولات «السلفيين» التجمع في كيان جديد. بعد ذلك تتناول الدراسة الأوضاع في ليبيا، وما جرى فيها من أحداث، وتنازع العناصر الرئيسة المسيطرة على المشهد السياسي الليبي. أما الجزائر، فقد تمثَّل التغيير الأبرز فيها في عزل كبار القادة التاريخيين لجهاز المخابرات، وهو ما عدَّهُ المراقبون تحريراً للحياة السياسية من قبضة الجيش، إضافة إلى حدوث انقلاب في بعض التحالفات الحزبية. وأما موريتانيا فقد ظلت الأوضاع الأمنية فيها مُسيطراً عليها، على الرغم من القطيعة شبه التامة بين السلطة والمعارضة؛ وهو ما أوجد حالة من الجمود السياسي في هذا القطر.

من السياسة إلى الاقتصاد تُلقي الدراسة الضوء على الأوضاع الاقتصادية في المغرب العربي؛ فتبدأ بالحالة الاقتصادية في المملكة المغربية، وما حققته من نمو معتدل، ثم ما تعرَّض له هذا النمو من تراجع لأسباب مناخية وتدنِّي مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي. وأما تونس فالاقتصاد فيها رهين بعوامل متعددة؛ منها: ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، ولاسيما الجامعيين منهم، وعدم قدرة الحكومة على توفير الوظائف المناسبة؛ إضافة إلى تراجع عائدات قطاع السياحة، واستمرار الإضرابات من الطوائف العمالية والمهنية، ما تسبب في عدم وجود مناخ آمن للاستثمار. وأما الجزائر، فإن النقص الحادث في الاحتياطي النقدي العام بسبب انخفاض أسعار النفط انسحب أثره على ميزان المدفوعات، وسبَّب عجزاً في الميزانية العامة للدولة، كما أن الأداء الضعيف للقطاع الخاص ألقى معظم العبء على القطاع العام. ومن الجزائر إلى موريتانيا؛

يعيش هذا القطر العربي حالة اقتصادية مستقرة نوعاً ما؛ لكنها ضعيفة البنية، كما أن وجود ٣٠٪ من السكان تحت خط الفقر، وانخفاض الأسعار العالمية للحديد (السلعة التصديرية الرئيسة هناك)، واعتماد الدولة على الدعم الأجنبي، جميعها عوامل تجعل بنية الاقتصاد الموريتاني هشة وضعيفة.

أما الأوضاع الأمنية في أقطار المغرب العربي فتختلف – صعوداً وهبوطاً – باختلاف التحديات التي يواجهها كل قطر؛ فليبيا تعاني من تمدد تنظيم الدولة الإسلامية، وانتشار السلاح في أيدي المليشيات، إضافة إلى وجود «جيشين وطنيين»؛ وقد ألقى ذلك كله ظلاله على الأوضاع السياسية في البلاد. وفي تونس أدى عجز الحكومات المتعاقبة عن مواجهة التحديات الأمنية إلى انتشار الخلايا المسلحة، وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية التي انعكس أثرها على مجالات الحياة كافة. أما الجزائر، فقوات الجيش تحاول جاهدة التصدي لتفكيك الخلايا الإرهابية، وقد تنجح أحياناً، وتخفق أخرى؛ لكن، تظل المخاطر التي تواجهها الجزائر أقل مما تواجهه تونس على سبيل المثال. وأما المغرب، فقد نجح في تفكيك العشرات من الخلايا التي تستعد للتحرك في أراضيه، وسجلت حربه الاستباقية ضد الجماعات المسلحة نجاحاً ملموساً؛ ومع ذلك يظل المغرب في بؤرة التهديدات الإرهابية، وإن كانت بدرجة أقل خطورة.

ما سبق إجماله من عوامل تمس المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتحديات التي تفرضها مواجهة الإرهاب، يُوْجِبُ على أقطار المغرب العربي السعي إلى إيجاد حلول سريعة وحاسمة لتجاوز التعقيدات التي فرضتها العوامل التي أشرنا إليها جميعها.

المحتويات

المقدمة	٩
أولاً: التطورات الحزبية:	١١
- تونس والتشظي الحزبي	١١
حزب جديد للمنصف المرزوقي	١٢
أحزاب في طور التأسيس	١٣
- المغرب: حراكات حزبية وتحالفات جديدة في الأفق	١٥
حزب الاستقلال والمصالحة التاريخية	١٥
حزب الأصالة والمعاصرة: أمين عام جديد	١٥
تحالفات في الأفق	١٦
تجمُّع السلفيين في كيان جديد	١٧
- ليبيا: غياب الدولة وسطوة السلاح	١٧
- الجزائر: تحرير الحياة السياسية من قبضة الجيش	١٩
حزب جديد بقيادة ابن فليس	٢٠
محاولات عودة جبهة الإنقاذ	٢٠
تجاذبات بين أحزاب الموالاة	٢٠
- موريتانيا: الاستقرارُ الهشُّ	٢٢
ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي	٢٣
- المغرب: انهيار في نسبة النمو لسنة ٢٠١٦م	٢٣
- تونس: صعوبة الخروج من عنق الزجاجة الاقتصادية	٢٥
- الجزائر: أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار المحروقات	٢٦
- موريتانيا: نمو حيوي واقتصاد مرتهن	٢٧
ثالثاً: الأوضاع الأمنية في المغرب العربي	٢٩
- ليبيا: تمدد داعش وتناسل الجماعات والميليشيات المسلحة	٢٩
بروز داعش على الساحة الليبية في ربيع ٢٠١٤م	٣١
قوات فجر ليبيا	٣٣
مجلس شورى ثوار بنغازي	٣٣
تنظيم أنصار الشريعة	٣٣
- تونس في مواجهة داعش	٣٤
- الجزائر واستمرار خطر الإرهاب	٣٦
- المغرب والحرب الاستباقية ضد الجماعات الإرهابية	٣٧
الخاتمة	٣٨

المقدمة

ما تزال أقطار المغرب العربي تعيش ارتدادات الثورات العربية على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على ذلك. وكل بلد يسعى لإعادة ترتيب أوضاعه بطريقته، وبحسب السياقات التي لا تعود إلى ما بعد الثورات العربية فحسب؛ وإنما إلى ما هو أبعد من ذلك. وتمسُّ هذه الترتيبات بنية الأنظمة السياسية ومؤسساتها، والقوى السياسية الفاعلة فيها. غير أن هذه البلدان تعيش أيضاً على وقع مستجدات أمنية وإرهاصات تدخُّلٍ دوليٍّ في ليبيا قد تكون له تداعيات سلبية عليها.

على المستوى السياسي، تشهد الخريطة الحزبية في بعض أقطار المغرب العربي تحولات عميقة؛ سواء على مستوى التحالفات، أم التكتلات، أم الانقسامات. ويتجلَّى ذلك في تراجع أحزاب كان يُعتقد – في مراحل سابقة – أنها ذاتُ أهمية، وأن لها امتداداً شعبياً، في حين تضمحل أحزاب أخرى بفعل الانقسامات والصراعات وتغيُّر الولاءات. في مقابل ذلك تسعى قوى سياسية أخرى لاحتلال مواقع جديدة على الخريطة الحزبية في إطار تحالفات ووعود بتقاسم السلطة والمشاركة في الحكم، أو في سياق الاستعدادات لانتخابات مقبلة؛ كما تسعى قوى سياسية غير منظمة لتأسيس أحزاب وتصحيح أوضاع غير قانونية وفق مسميات جديدة.

هذه التغييرات، على المستوى الحزبي، قد تدفع نحو تجاوز الاستقطابات التي شهدتها الساحة السياسية عقب الثورات العربية، وتعيد التوازن إلى الحياة السياسية والحزبية، لاسيما أن بعض الأحزاب المحظورة يحاول العودة إلى الساحة بمسميات مختلفة.

وهذه التحولات تأتي في سياق أزمات اقتصادية وتحديات أمنية خطيرة. فإذا كان بعض الاقتصادات المغاربية يشهد أزمات ظرفية بسبب موجة العمليات الإرهابية، أو التراجع الحاد في أسعار المحروقات، وغيرها من السلع الحيوية؛ فإن غيره يعاني نتيجة الارتهان للعوامل الطبيعية وعدم التنوع الاقتصادي.

فما هي الآفاق الاستراتيجية لدول المنطقة في ضوء ما يحدث من مخاضٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ داخليٍّ، وتطورات إقليمية تحدث على إيقاع أزمات اقتصادية مزمنة وأوضاع أمنية غير مستقرة؟

أولاً: التطورات الحزبية:

- تونس والتشظي الحزبي

مَهْدُ ما سُمِّي بالربيع العربي، تجدُ صعوباتٍ كبيرةً على مختلف الصُّعد للخروج من أزماتها. وإن بدا الوضع فيها أفضل من الأقطار العربية التي عصفت بها ثورات ٢٠١١م.

على المستوى السياسي: شهدت تونس سنة ٢٠١٥م حكومةً توافقيةً غير حزبية، ومن ثَمَّ، لم تُعتمد فيها المحاصصةُ بحسب ثقل الكتل النيابية التي صوتت لصالحها ومنحتها الثقة. حكومة تمكنت من الحصول على دعم الأحزاب الأربعة الأولى في البرلمان، وأهم هذه الأحزاب حزبان، هما: «نداء تونس»، وحزب «حركة النهضة». في حين رفض اليسار دعم الحكومة أو المشاركة فيها.

إلا أن ذلك لم يمنع حدوث تصدع داخل حزب «نداء تونس» الذي يُفترض أنه الحزب الحاكم؛ كونه صاحب الأغلبية في البرلمان، ولأنه حزب رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي (بعد أن كان المؤسس للحزب، أصبح، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، الرئيسَ الشرفيَّ لحزب نداء تونس).

إلى جانب ذلك عقد أكبر حزب في البلاد (حزب حركة النهضة) مؤتمره العاشر[1] (من ٢٠-٢٣ مايو ٢٠١٦م) الذي حسم العلاقة بين الجانبين السياسي والديني.

وفي حين يتجه «نداء تونس» إلى التخلي عن الجناح اليساري في صفوف قيادته المؤسِّسة - وهو الجناح الذي يمثله محسن مرزوق، الذي أعلن انشقاقه ويستعد لإعلان تشكيل حزبٍ جديدٍ خاص به، وربما يجرُّ معه عدداً لا بأس به من النواب الذين كانوا ينتمون إلى كتلة نداء تونس في البرلمان (النواب الذين أبدوا استعدادهم للانسحاب من كتلة نداء تونس يزيد عددهم على ثلاثين، أما الذين أعلنوا انشقاقهم فعلياً فعددهم عشرون نائباً) - فإن حزب حركة النهضة اتجه إلى التحوّل إلى حزب مدني، وتخفف من مرجعيته الأيديولوجية التي كانت معتمدة منذ نشأته في مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم. وهذا قد يؤدي إلى خروج جزء من قياداته التاريخية التي تُعَدُّ ممثلةً لما يمكن اعتباره «يمين الحزب».

١- وقبله انعقد مجلس شورى حزب حركة النهضة يومي ١٣ و١٤ فبراير ٢٠١٦م. انظر: موقع جسور ميديا، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦م، http://goo.gl/pv5WBq . انظر أيضاً: حوار عبدالحميد الجلاسي، نائب رئيس حركة النهضة، مع مجلّة المغرب التونسية، بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٦م، http://goo.gl/bvsoSA .

إن نتيجة هذا التطور على مستوى أكبر حزبين، في البلاد وفي البرلمان، سيؤدي إلى مزيد من الانسجام على مستوى الرؤى السياسية والأيديولوجية بينهما، والفرز الحزبي على مستوى الخريطة الحزبية في البلاد. ووفق ذلك قد يحدث مزيدٌ من التقارب بين يساريِّي نداء تونس المنشقين وبقية أحزاب اليسار في المعارضة. وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى تحسين أداء الحكومة، وإلى مزيد من الانسجام بينها وبين الرئاسة من جهة، ومع الأحزاب التي تسندها في البرلمان من جهة ثانية. ولعل التحوير الوزاري الأخير (الذي حدث في مطلع شهر يناير ٢٠١٦م) يأتي في هذا السياق؛ إلا أن هذا الأمر يظل رهن تطورات عدّة في البلاد.

كما أن الأزمة التي شهدها حزب نداء تونس والانشقاقات المتتالية في صفوف قياداته – على خلفية الصراع بين أمينه العام محسن مرزوق وحافظ قائد السبسي حول الزعامة – أدت إلى تراجع عدد نواب كتلته في البرلمان لتحلَّ حركة النهضة في المرتبة الأولى. كما أن النواب المستقيلين من كتلة نداء تونس أسسوا كتلةً جديدةً أُطلق عليها: «الحرّة»؛ وبذلك تتحول حركة النهضة إلى أهم قوة سياسية في البرلمان والبلاد أيضاً. إلا أن هذا ربما لا تكون له انعكاسات مهمّة مبدئياً على مجريات أعمال البرلمان وتسيير الحكومة.

حزب جديد للمنصف المرزوقي:

من جهة أخرى، وعلى مستوى الخريطة الحزبية المتغيرة في تونس، قام الرئيس السابق الدكتور المنصف المرزوقي بتأسيس حزب جديد يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م أُطلق عليه اسم حزب «حراك تونس الإرادة»، وهي تسمية تتضمن الإشارة إلى شعار الثورة التونسية: «الشعب يريد..». وكان المرزوقي قد أعلن سابقاً أنه سيؤسس ما أطلق عليه: «حراك شعب المواطنين». وكان قبل انتخابه رئيساً للجمهورية يرأس «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي أسسه سنة ٢٠٠١م.

والناظر في تركيبة الهيئة السياسية للحزب الجديد يجد كثيراً من الأسماء التي كانت في حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية»، وبعض الإسلاميين واليساريين والقوميين.

وكان المرزوقي قد أعلن في ديسمبر ٢٠١٤م عن نيته تأسيس «حراك شعب المواطنين»[٢].

2- http://www.tunisien.tn/

وفي ٢٨ يناير ٢٠١٥م نشر المرزوقي على صفحته على الفيسبوك ميثاق حزبه الجديد[٣]. وقد أعلن حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي كان أسسه المرزوقي ويرأسه انضمامه إلى الحزب الجديد؛ وذلك في اجتماع له بتاريخ ٣ و٤ يناير ٢٠١٥م[٤]. وفي النهاية انصهر حزب المؤتمر في حزب الحراك[٥]. ومع ذلك انسحب عدد من الشخصيات التي تمثل أحزاباً صغيرة كانت قد ساندت المرزوقي في أثناء الانتخابات الرئاسية من مبادرة حزبه الجديد؛ وذلك في مارس ٢٠١٥م، وهي تنتمي إلى «حزب وفاء»، و«جبهة ١٧ ديسمبر للتنمية»، و«الحركة الوطنية للعدالة والتنمية»، و«حزب الإصلاح والتنمية»، ونشرت بياناً عن ذلك عللت فيه أسباب انسحابها[٦].

هذا، إلى جانب أن إعلان حزب المؤتمر من أجل الجمهورية انصهاره في الحزب الجديد تسبب في اندلاع أزمةٍ داخله بين موافق ومعارض؛ ما يوحي بحدوث انشقاقات جديدة في حال عدم التوصُّل إلى حل توافقي بين الطرفين المتواجهين.

أحزاب في طور التأسيس:

إلى جانب ذلك أعلنت شخصيات عدّة نيتها تأسيس أحزابٍ جديدة، من بينها الأمين العام السابق لحزب نداء تونس: محسن مرزوق؛ الذي تمكن من استقطاب عدد مهم من نواب حزب نداء تونس المنشقين في البرلمان - ويحمل الحزب الجديد اسم «مشروعنا» - خصوصاً أنه تم إقصاؤه من الأمانة العامة من قِبَلِ حافظ قائد السبسي، نجل رئيس الجمهورية، في مؤتمر سوسة الذي انعقد بتاريخ ١٠ و١١ يناير ٢٠١٦م[٧].

٣- http://www.tunisien.tn/ تونس/المرزوقي-ينشر-ميثاق-حراك-شعب-المواطنين. وقد بيّن في الميثاق الأهداف الرئيسة لحزبه، مؤكداً على الدفاع عن الاستقلالية والتصدي لما أسماه «بوادر عودة الديكتاتورية» وتحقيق أهداف الثورة وإصلاح التعليم وإقامة تنمية عادلة... (نفسه).

٤- تونس/حزب-المؤتمر-يعلن-انخراطه-في-مبادرة-حراك شعب المواطنين

http://www.tunisien.tn/

٥-تونس/نحو-انصهار-حزب-المؤتمر-مع-حراك-شعب-المواطنين

http://www.tunisien.tn/

٦- انسحاب ٤ أحزاب سياسية من حراك شعب المواطنين:

http://goo.gl/d٠FhBc

7- http://goo.gl/QWN9r0

أما الوزير السابق في عهد نظام ابن علي: منذر الزنايدي، الذي برز بعد الثورة في مناسبات عدّة، فيعمل على ما أسماه: «لم شمل العائلة الدستورية والتجمعية في هيكل حزبي واحد»، حسب قوله[٨]. كما يسعى رئيس الوزراء السابق مهدي جمعة إلى الاستفادة من تجربته على رأس الحكومة واستثمارها في بعث تشكيل سياسي جديد بمعية بعض وزراء حكومته[٩]. لكن يبدو أنه أقرب إلى تأسيس مركز تفكير ودراسات، منه إلى تشكيل سياسي حزبي[١٠].

كما تفكر أحزاب أخرى في التجمُّع في تشكيل موحد، وجُلُّها ينتمي إلى اليسار أو اليسار الاجتماعي الديمقراطي.

عموماً، تبدو الساحة الحزبية في تونس في طريقها إلى مزيد من التشظِّي. وأن الطبقة السياسية لم تستوعب بعد أهمية التجمع في تكتلات كبرى قد تُحدث بعض التوازن الحزبي والسياسي، وتضع حدّاً للاستقطابات السياسية والأيديولوجية التي تشهدها البلاد. هذا، على الرغم من إقدام البلاد على انتخابات بلدية قد تجرى في نهاية ٢٠١٦ أو مطلع ٢٠١٧م.

٨- صحيفة المغرب العربي، ٦ فبراير ٢٠١٦م.

٩- نفسه.

١٠- انظر أيضاً: حقائق أونلاين بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٦م، بعد غياب سنة عن الساحة السياسية: مهدي جمعة يعود بـ«تونس البدائل»؟

http://goo.gl/xXhYNt .

- المغرب: حراكات حزبية وتحالفات جديدة في الأفق

حزب الاستقلال والمصالحة التاريخية:

لعل ما يميّز بداية السنة الجديدة (٢٠١٦م) على المستوى الحزبي في المغرب الأقصى إقبال حزب الاستقلال، الذي يُعَدُّ أعرق الأحزاب المغربية، في مؤتمره السابع عشر على تحقيق مصالحة داخلية بعد خلافات حادة في صفوف قيادته استمرت أكثر من ثلاث سنوات؛ أي منذ المؤتمر السادس عشر في ٢٠١٢م، الذي منح حميد شباط الأمانة العامة في وجه ما سوف يُسمَّى لاحقاً: تيار «بلا هوادة» المعارض لانتخاب شباط، والذي يتزعمه عبدالواحد الفاسي. وقد ذكر الفاسي أن غيابه عن العمل في إطار مؤسسات الحزب كان أمراً اضطرارياً. وقد تخلى عن هذا الموقف بعد المصالحة المشار إليها[١١]. هذه الخلافات أثرت في أداء الحزب الذي أُصيب بانتكاسة كبيرة في الانتخابات المحلية والجهوية الأخيرة. واليوم، يعمل الحزب على إعادة توحيد صفوفه. وفي هذا السياق جاء اجتماع المصالحة يوم ١١ يناير ٢٠١٦م استعداداً لبدء انتخاب قيادة جديدة.

حزب الأصالة والمعاصرة: أمين عام جديد:

عقد حزب الأصالة والمعاصرة مؤتمره العام الثالث، وانتخب يوم ٢٤ يناير ٢٠١٦م بالإجماع أميناً عاماً جديداً خلفاً لمصطفى بكوري، هو إلياس العماري. وكان التنافس قائماً بين العماري وأحمد أخشيشن (وزير تربية سابق)، كما انتُخبت فاطمة الزهراء المنصوري رئيسةً للمجلس الوطني للحزب. ويُعَدُّ العماري أحد أهم مؤسسي الحزب بعد أمينه العام الأسبق فؤاد علي الهمّة. ومما يُذكر أن العماري يُعَدُّ منافساً وخصماً سياسياً قوياً لرئيس الحكومة الحالي عبد الإله بنكيران. كما يبدو أن العماري يطمح إلى فوز حزبه في الانتخابات التشريعية المقبلة (التي يُفترض أن تُنظَّم في صيف ٢٠١٦م)، ما يجعله يتبوأ منصب رئيس

١١- انظر: موقع صحيفة الصباح، بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦ م، شباط يطوي الخلاف مع الفاسي بدون شروط.
http://goo.gl/oUS6Kh.

الوزراء. وكانت بدايات عمله السياسي في صفوف اليسار المغربي، ثم انخرط في العمل المجتمعي قبل تأسيس «حركة من أجل الديمقراطيين» سنة ٢٠٠٨م. وقد تبوأ عدة مناصب في المجال السياسي والثقافي والمجتمعي[١٢].

تحالفات في الأفق:

من جهة أخرى ثمة توجُّهٌ قد تتضح معالمه أكثر في الأشهر المقبلة نحو تقارب سياسي وانتخابي بين حزب العدالة والتنمية ومجموعة أحزاب يسارية ووطنية ليبرالية (حزب التقدّم والاشتراكية، وحزب الاستقلال، وحزب اتحاد القوى الشعبية) في مواجهة حزب الأصالة والمعاصرة، استعداداً للانتخابات التشريعية المقررة في صيف ٢٠١٦م[١٣].

فقد أعلن حزب الاستقلال انسحابه من المعارضة وعودته إلى تأييد الحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية؛ وذلك بعد تقييمه نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية التي تمت في مطلع سبتمبر ٢٠١٥م[١٤]. وفي السياق نفسه يبدو أن التحالف مع الأصالة والمعاصرة ليس على أجندة حزب الأغلبية الحالية الحاكم «العدالة والتنمية» ذي المرجعية الإسلامية[١٥]. هذا، إلى جانب حدوث بعض التوتر بين حزب التجمّع الوطني للأحرار، الذي يرأسه عبدالحميد مزوار، وحزب العدالة والتنمية الذي يترأس الحكومة. وتعود جذور هذا التوتر إلى التحالفات التي تمت على إثر الانتخابات المحلية والجهوية التي جرت في مطلع سبتمبر ٢٠١٥م. واتهم مزوار حزب العدالة والتنمية حينئذ بالتحكّم والهيمنة[١٦]. وكانت تهمة «التحكّم» تُوجَّه عادة إلى الأحزاب المرتبطة أو القريبة من

١٢- انظر: http://goo.gl/63rAig، وكذلك جريدة الشرق الأوسط http://goo.gl/HntFV8.

١٣- انظر: جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦م، حوار مع مصطفى الخلفي، وزير الإعلام المغربي، والقيادي في حزب العدالة والتنمية. http://goo.gl/cyQkq4 .

١٤- انظر: موقع هسبريس المغربي، بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٥م، حزب الاستقلال يفك ارتباطه بالمعارضة ويعلن «مساندة» حكومة بنكيران. http://goo.gl/17EbyK .

١٥- انظر: جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٦م، حوار مع مصطفى الخلفي، وزير الإعلام المغربي، والقيادي في حزب العدالة والتنمية. http://goo.gl/cyQkq4 .

١٦- انظر: موقع هسبريس المغربي، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣م، مزوار: بنكيران «ما كايْخَشَمْشْ».. وحزبه يسعى إلى التحكّم والهيمنة، http://goo.gl/vP1KoK.

المؤسسة الملكية. وهي التهمة التي بات يوجهها حزب العدالة والتنمية إلى خصومه، ولاسيما حزب الأصالة والمعاصرة المعروف بقربه من القصر.
وقد يؤدي هذا التوتر في العلاقات إلى فك الارتباط بين الحزبين. علماً بأن حزب التجمُّع الوطني للأحرار قد انخرط في حكومة بنكيران في نسختها الثانية.

تجمُّع السلفيين في كيان جديد:

في المقابل يشهد المغرب أيضاً مساعيَ حثيثةً من قِبَلِ شخصيات سلفية لتأسيس تجمُّع سياسي سلفي يستقطب الشباب الذي تورط في أعمال إرهابية، وقام بمراجعات في السجون، وأبدى استعداده للعمل ضمن تشكيل سياسي قانوني. وهي مبادرة يتزعمها كلٌّ من: الشيخ محمد الفزازي (اعتُقل سنةً بعد تفجيرات ٢٠٠٣م وحُكم عليه بثلاثين سنةً سجناً، ثم استفاد من عفو ملكي سنة ٢٠١١م)، والشيخ عبدالكريم الشاذلي. وإذا كان بعض مشايخ السلفية قريبين من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛ إلا أن تأسيس تشكيل حزبي سلفي ذي توجهات معلنة قائمة على بناء نظري قد يسهم في استقطاب الشباب السلفي المتحمس وغير المؤطر سياسياً، ويُقرِّبه أكثر من عمل المؤسسات القانونية، ويقنعه بجدوى ذلك بدل العمل في تنظيمات سرية وخارجة على القانون.

- ليبيا: غياب الدولة وسطوة السلاح:

استقبلت ليبيا العام الجديد بثلاث حكومات. ولعل الإعلان عن الحكومة التوافقية من مقرها المؤقت بتونس يُعَدُّ أهم الأحداث بالنسبة إلى هذا القطر الذي يعيش حرباً أهلية معقدة منذ سقوط نظام القذافي سنة ٢٠١١م. في المقابل، مازالت الحكومة التابعة للمؤتمر الوطني بطرابلس تمارس أعمالها مدعومة من قِبَلِ كتائب «فجر ليبيا»؛ في حين تتمترس الحكومة التي يساندها البرلمان المعترف به دولياً في مدينة طبرق وترفض التسليم للحكومة الجديدة.
وقد أبدت جهات متعددة، من بينها اللواء خليفة حفتر، معارضتها تشكيل الحكومة التوافقية بقيادة فائز السراج واتفاقية الصخيرات (الفقرة الثامنة من الاتفاقية).
ويرى حفتر أن المطلوب أولاً: رفع الحظر الدولي عن تسليح الجيش الوطني، لأن

الأولوية في نظره تتمثل في مقاومة الإرهاب، ثم بعد ذلك تتشكل حكومة توافق ليبي/ ليبي بدل حكومة «وصاية»؛ في إشارة واضحة منه إلى أنه يعتبر حكومة السراج حكومة وصاية دولية على ليبيا. كما شهدت حركته انشقاقات مهمّة ظهرت مع ولادة حكومة اتفاقية الصخيرات. ويُشكِّلُ حفتر، واستمرار العمليات العسكرية التي يقودها، عقبة أمام حدوث توافق على الحكومة الجديدة.

من جهة أخرى لم ينجح البرلمان المقيم في طبرق في حسم مسألة شرعية حكومة السراج لعدم قدرته على الانعقاد؛ ما يعني عدم توفُّر النصاب لمنح الثقة للحكومة الجديدة. أما حكومة طرابلس التي يقودها الغويل فهي ترفض أيضاً حكومة التوافق. لذلك فإن الانقسام السياسي بين مُعترفٍ بالحكومة الجديدة ورافض لها يشق جميع الأطراف؛ سواء في غربي ليبيا أو شرقيها. وقد امتد ذلك لاختراق الكتائب المسلحة؛ بما في ذلك في طرابلس، إذ أعلن بعضها القبول بحكومة السراج، في حين وقف آخرون ضدها؛ إلا أن الجهود الأممية والإقليمية ما زالت حثيثة للتوصل إلى توافق على حكومة السراج، وقد تفتح أبواب توافق سياسي عريض يمكن أن ينتهي بعزل الجماعات المتطرفة، ويبرر تدخلاً دولياً ضد تنظيم داعش وحلفائه.

لذلك كله، لا يبدو أن الوضع سيكون ميسراً كي تدير حكومة السراج أمور البلاد؛ فالأمر يتطلب توافقاً عريضاً حول حكومة وفاق وطني تشمل أطرافاً ذات مصالح وتطلعات سياسية متباينة للغاية. ولعل هذا التوافق يجب أن يشمل جميع القوى السياسية والعسكرية القائمة على الأرض، والتي تؤمن بالدولة وبليبيا بصفتها دولة قطرية، وبِحَقِّ الأطراف المختلفة في الوجود السياسي والمشاركة في السلطة، وعدم السعي لاستبعاد أي طرف يتبنى العمل ضمن المؤسسات الشرعية للدولة. وهذا يمكن أن يتم عبر إيجاد أرضية مشتركة تُؤَمِّن جميع الأطراف وتعمل على دمجها ضمن مشروع وطني واحد وجامع. ولعل هذا ما تسعى له الحكومة الجديدة والمجموعة الدولية التي تساندها. إلا أن طموحات بعض الشخصيات، وعناد بعض الأطراف يقف حجر عثرة أمام تحقيق المصالحة الوطنية.

- الجزائر: تحرير الحياة السياسية من قبضة الجيش

لعل أهم ما مَيَّزَ الحياة السياسية في الجزائر سنة ٢٠١٥م، هو عزل كبار قادة جهاز المخابرات التاريخيين، واحتدام الصراع حول خلافة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، الذي لم يظهر أمام شعبه – كونه مريضاً – للتوجه إليه بصورة مباشرة، وإنما ظل يتواصل معه عبر الرسائل التي تُذاع في وسائل الإعلام. وفي هذا السياق جاءت مبادرة مجموعة الـ١٩ – كما أُطلق عليها في الجزائر – التي تمثلت في رسالة نشرتها مجموعة شخصيات وطنية مقربة من الرئاسة اتهمت فيها محيط الرئيس «بالاستيلاء على ختم رئاسة الجمهورية»[١٧]، وهو اتهام غير مباشر لشقيق الرئيس السعيد بوتفليقة بالاستئثار بقرارات أخيه عبدالعزيز. ويُذكر أن هذه المبادرة كانت وراءها النائبة لويزة حنون[١٨]. ويأتي ذلك متزامناً مع عمل الرئاسة على تفكيك جهاز المخابرات العسكرية الذي كان يرأسه اللواء توفيق (محمد مدين). وقد بلغ هذا المسار ذروته سنة ٢٠١٥م بعزل هذا الأخير في شهر سبتمبر. وفي يناير ٢٠١٦م تم إلحاق جميع مصالح الاستخبارات لمختلف الأجهزة الأمنية بسلطة المنسق بين جميع مصالح الشرطة والدرك والجيش: اللواء طرطاق (المسمى الجنرال بشير). ومما يُذكر أن اللواء توفيق ظل على رأس جهاز الاستخبارات العسكرية ٢٥ عاماً، وكان يُسمَّى: «صانع الرؤساء»[١٩]؛ كونه الرجل الأوسع نفوذاً في الدولة، والذي يبدو أن كلمته كانت هي العليا في وصول الرؤساء إلى السلطة، وكذلك عزلهم (بدفعهم إلى الاستقالة)؛ خصوصاً أنه اتُّهِمَ بعدم موافقته على الولاية الرابعة للرئيس بوتفليقة، كما أنه آخر ضابط احتفظ بمنصبه من مجموعة الضباط الذين أوقفوا العملية الانتخابية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة ١٩٩٢م.

وكانت إعادة هيكلة مؤسسة الاستخبارات العسكرية قد انطلقت سنة ٢٠١٣م بسحب

١٧- صحيفة الخبر الجزائرية، ٨ نوفمبر ٢٠١٥م.

١٨- لويزة حنون: زعيمة حزب العمال اليساري، ترشحت للرئاسة في انتخابات ٢٠٠٤م و٢٠٠٩م، وكذلك ٢٠١٤م. انظر: موقع «العربي» بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٥م، النيران الصديقة تشتعل داخل معسكر السلطة في الجزائر. لويزة حنون تحذر بوتفليقة من توريث الحكم وتنتقد تأخره في استكمال مسار الإصلاحات السياسية في البلاد. وكانت لويزة حنون المقربة من بوتفليقة توصف بأنها «ذراع السلطة في معسكر المعارضة».

http://goo.gl/BeMlw3.

١٩- انظر: صحيفة لوموند الفرنسية، بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٥م.

http://goo.gl/TigIy2.

بعض صلاحياتها تدريجياً إلى أن وصل الأمر إلى جعلها مرتبطة مباشرة بمؤسسة الرئاسة. ويمكن القول: إن هذه الإجراءات حررت الحياة السياسية في الجزائر ومؤسسات الدولة من قبضة الجيش. وكانت عدّة أحزاب سياسية - من بينها حزب جبهة التحرير، وحزب حركة النهضة، وغيرهما - قد اشتكت من تدخُّل جهاز الاستخبارات العسكرية في شؤون الأحزاب، والمؤسسات الوطنية المختلفة.

حزب جديد بقيادة ابن فليس:

كانت الجزائر قد افتتحت سنة ٢٠١٥م بالاعتراف القانوني بحزب «طلائع الحرية» الذي أسسه علي بن فليس - المرشح السابق لرئاسة الجمهورية منافساً للرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة - وذلك في شهر فبراير، ثم عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في شهر يونيو من السنة نفسها. ويُعَدُّ «طلائع الحرية» حزباً وطنياً ديمقراطياً.

محاولات عودة جبهة الإنقاذ:

في المقابل، حاول مدني مرزاق، القيادي السابق للجيش الإسلامي للإنقاذ، تأسيس حزب أُطلق عليه اسم «الجبهة الجزائرية للمصالحة والإنقاذ»[٢٠].

وعَرَّفَ مؤسس هذه الجبهة حزبه بأنه: إسلامي وطني ديمقراطي. وقد أثار هذا الإعلان جدلاً واسعاً في الجزائر، وكان رد السلطة حاسماً، وهو رفض الاعتماد القانوني لهذا الحزب الذي عُدَّ محاولةً لإعادة تأسيس جبهة الإنقاذ المنحلَّة في ثوب جديد، وبخطاب سياسي مختلف[٢١].

تجاذبات بين أحزاب الموالاة:

في الوقت الذي تسعى فيه المعارضة الجزائرية للتجمّع (في إطار تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، والضغط على السلطة لتقديم تنازلات سياسية، وتوضيح مستقبل النظام بعد الرئيس بوتفليقة)، تعيش الموالاة، التي تضم عدّة أحزاب

٢٠- انظر: خطبة مدني مرزاق، نشر بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٥م.
https://www.youtube.com/watch?v=baAN3b5n_IE.

٢١- نفسه.

- على رأسها: جبهة التحرير الوطني بزعامة عمار سعداني، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه أحمد أويحيى وزير الدولة ومدير الديوان الرئاسي - عدة تجاذبات. وتعود تلك التجاذبات داخل الموالاة إلى اختلافٍ في الرؤية حول بنية الكتل المساندة للرئيس ومشروعه السياسي. ولعل التنافس بين سعداني وأويحيى يعود كذلك إلى سباق خلافة الرئيس. فالحزب الذي سوف يفرض رؤيته الآن هو من يقرر المرشح للرئاسة مستقبلاً. لكنه أيضاً تنافسٌ بين حزب يرى أنه حزبٌ تاريخيٌّ، وأنه الذي قاد حرب التحرير وبناء الدولة، وبين تشكيل سياسي حديث خرج من عباءة حزب جبهة التحرير في مرحلة مقاومة الإرهاب. علماً بأن حزب جبهة التحرير فقد جزءاً مهماً من وجوده ضمن سلطة الدولة لصالح التجمع الوطني الديمقراطي. إنه سباق نحو الزعامة.

فإلى أي مدى سوف تتمكن الموالاة من التماسك إلى حين تتضح الرؤية حول خلافة الرئيس بوتفليقة؟ هناك عدة مؤشرات تدفع للاعتقاد بأن بعض الأوساط الجزائرية النافذة يرشح سعيد بوتفليقة للخلافة، ولعل هذه الأوساط أقرب إلى طبقة رجال الأعمال منها إلى الأوساط الحزبية.

على المستوى الاجتماعي شهدت الجزائر في يناير ٢٠١٥م احتجاجاتٍ شعبيةً في منطقة عين صالح (تقع في وسط الجزائر) ضد استغلال الغاز الصخري من قِبَلِ شركة سونطراك الوطنية. وقد امتدت الاحتجاجات إلى مدينة تمنراست؛ حيث دعت حركة «مافرات» للتظاهر تضامناً مع محتجي عين صالح. وهي حركة غير معترف بها قانونياً، وتعمل من أجل تحسين الظروف الاجتماعية العامة للأهالي في المنطقة (السكن والشغل وظروف الحياة عامة). ومما جاء في بيان الجمعية: «إن استغلال الغاز الصخري هو جزء بسيط من معاناة السكان من الحقرة والتهميش على كل مكونات المجتمع المدني»[٢٢]. ومما يُذكر أن المعارضة السياسية، ممثلةً في «تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي»، حاولت الاستفادة من هذه الأحداث وتحريك الشارع في العاصمة الجزائر؛ إلا أنها أخفقت[٢٣]. وكانت هذه التنسيقية

٢٢- صحيفة الخبر الجزائرية، ٧ يناير ٢٠١٥م.

http://goo.gl/yWSSoJ.

٢٣- المعارضة تنظم تظاهرة بالجزائر العاصمة في بداية شهر فبراير ٢٠١٥م،

http://goo.gl/7YVBX7.

قد تأسست في مارس ٢٠١٤م؛ إلا أنها ظلت غير قادرة على الاستثمار السياسي لبعض الأحداث التي شهدتها الجزائر، ولعل هذا يعود إلى ضعف تواصل المعارضة مع الشارع، في حين ظل بعض الأحزاب يتأرجح بين المعارضة والموالاة[٢٤].

كما تواصلت المواجهات الدامية في منطقة غرداية بالجنوب الجزائري، وظلت تتكرر من حين إلى آخر منذ سنتين ونصف السنة. وهي نتيجة تراكم تاريخي لمشكلات اجتماعية واقتصادية، وإن اكتست طابعاً مذهبياً، حيث تقع المواجهات بين السكان الإباضيين (وهُم أمازيغ) والسكان المالكية (وهُم عرب)[٢٥].

- موريتانيا: الاستقرارُ الهشُّ

تبدو موريتانيا البلد الوحيد في المنطقة الذي لم تمسّه بعمق موجة الاضطرابات التي حدثت في العالم العربي منذ سنة ٢٠١١م. ليس فقط أن هذه الاضطرابات لم تهز استقراره، وإنما ظل الوضع الأمني في البلد قيد السيطرة، على الرغم من الأحداث التي شهدتها مالي وبعض الدول المجاورة منذ سنة ٢٠١٢م. لكن ذلك لا يمنع من أن موريتانيا هي من أكثر البلدان المغاربية - وحتى العربية - إنتاجا لمنظِّري المنظمات الدينية المتشددة في المنطقة والإقليم.

ولعل ما يميز الحياة السياسية الموريتانية هو القطيعة شبه التامة بين السلطة والمعارضة، وتعطُّل قنوات الحوار بينهما، على كثرة الدعوات من كلا الطرفين للحوار.

كانت السلطة قد أبدت استعدادها للتحاور مع المعارضة خلال سنة ٢٠١٤م. فأجابت المعارضة بوثيقة أُطلق عليها: «وثيقة ممهدات الحوار»، وذلك بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٥م. إلا أن عدم رد السلطة كتابياً على وثيقة المعارضة أدى إلى تعطل الحوار. وفي حين تتفق أغلب أحزاب المعارضة على فتح أبواب الحوار مع السلطة، ظل حزب «تكتل القوى الديمقراطية» الذي يرأسه أحمد ولد داداه، وهو أحد أهم الأحزاب المعارضة، يرفض

٢٤- http://goo.gl/g٠LSCY، يمكن العودة أيضاً إلى بعض وثائق التنسيقية وبياناتها: مشروع أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي، التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي:

http://goo.gl/27jZKM.

والبيانات:

http://goo.gl/19epS2.

٢٥- انظر: الجزائر تايمز، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥م،

http://goo.gl/m6e1O0.

ذلك. ومع ذلك تمكنت موريتانيا من اجتياز الصعوبات التي شهدتها المنطقة في سياق «الثورات العربية» وارتداداتها العنيفة في الإقليم.

ظل هذا الجمود السياسي مصحوباً ببعض التوتر الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب الموريتاني وطبقاته، ومختلف الجماعات العرقية والاثنية، بسبب حِدَّة التفاوت الاجتماعي من جهة، والفقر من جهة أخرى. إلى جانب وجود تمايز اجتماعي ذي جذور تاريخية بفعل التركيبة الطبقية للمجتمع.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي

تتسم اقتصادات المغرب العربي، عموماً، بالارتهان للعوامل الظرفية؛ سواء منها العوامل المناخية، أم نِسَب نمو الاقتصاد العالمي وأسعار المحروقات. كما أنها شديدة الحساسية للمناخ الأمني المحلي والإقليمي. وتكمن أهمية رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في خمس السنوات الأخيرة، وفي الفترات اللاحقة أيضاً، تعود إلى صعوبات اقتصادية أدت إلى احتدام الأزمة السياسية؛ ما أوجد المناخ المناسب لاندلاع ثوراتٍ وحركاتٍ احتجاجيةٍ هددت استقرار الدول والمنطقة بأكملها.

- المغرب: انهيار في نسبة النمو لسنة ٢٠١٦م

حقق المغرب سنة ٢٠١٥م نسبةَ نموٍّ اقتصادي قُدِّرت بـ٤,٧٪، ولعلها الأفضل بين دول المغرب العربي. وكان قد حقق نسبة نمو في الفترة التي تقع بين ٢٠٠٨ و٢٠١٣م بمتوسط ٤,٣٪. في حين قُدِّرت النسبة سنة ٢٠١٤م بـ٢,٤٪ فقط[٢٦]. وقد توقع البنك المركزي المغربي تراجعاً حاداً في نسبة النمو لسنة ٢٠١٦م بسبب تدني مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي. وذلك يعود إلى موسم زراعي تأثر بموجة جفاف حادة. وقد تتراجع نسبة النمو بأكثر من ٣٪، أي إنها قد تكون دون ٢٪[٢٧]. وتشهد مناطق وسط وجنوبي البلاد هذه السنة شُحّاً في الأمطار مصحوباً بارتفاع في درجات الحرارة. وكان الموسم الزراعي لسنة ٢٠١٥م

٢٦- الجواهري يتوقع تراجع نسبة نمو الاقتصاد الوطني في ٢٠١٦،

http://goo.gl/zSISQH.

٢٧- الاقتصاد المغربي: تراجع توقعات النمو بسبب الجفاف.

http://goo.gl/z2TjGx .

قد تميّز بإنتاج قياسي من الحبوب بلغ ١١,٥ مليون طن[٢٨]. وقد قُدِّرت نسبة الزيادة في الإنتاج لسنة ٢٠١٥م بـ١٣,٢٪. ومن المتوقع انخفاضٌ لسنة ٢٠١٦م بـنسبة ١,٧٪[٢٩]. ولا تعود نسبة النمو المتوقعة إلى رداءة الموسم الزراعي فحسب؛ بل كذلك إلى بطء نشاط القطاعات غير الزراعية. هذا إلى جانب توقُّع تراجع الصادرات مقابل ارتفاع الواردات. وفي العموم، يتوقع بعض الخبراء أن تكون نسبة النمو سنة ٢٠١٦م في حدود ١,٢٪.

ويرى المركز المغربي للظرفية أن الاقتصاد المغربي يتطلب برنامج إعادة هيكلة لمواجهة اقتصاد هشٍّ مرتهن لعوامل ظرفية، وأنه لا يمكن المراهنة على طلب الأسواق الخارجية في مواجهة الأزمات الاقتصادية الحالية لبلدان مثل المغرب[٣٠].

من جهة أخرى قد تتجاوز نسبة الدين العام ٨١٪ من الناتج المحلي[٣١]؛ لذلك تدعو المفوضية العامة للتخطيط إلى إصلاحات هيكلية. هذه التحديات الاقتصادية وغيرها تبدو مُتَوَقَّعَةً من قِبَلِ الدولة التي تبيِّن المعطيات التي تنشرها الجهات الرسمية المعنية وَعْيَ السلطة الكامل بها. وهي نابعة، في الحقيقة، من بنية اقتصادية تشكلت عبر عقود من الزمن. وتسعى الحكومة لتدبير الحلول العاجلة لمثل هذه الصعوبات ذات الطابع الظرفي والهيكلي، في الوقت نفسه؛ خصوصاً أنها مقبلة على انتخابات تشريعية خلال سنة ٢٠١٦م؛ ما يعني أنها مُطالَبةٌ بمعالجة العديد من الملفات الاقتصادية والاجتماعية بصورة عاجلة حتى تتمكن من الدخول في هذه الاستحقاقات من موقع قوّة في وجه خصومها؛ من معارضة ما انفكت تتهم أحزاب الحكومة بالعجز وانعدام الخبرة في إدارة الشأن العام.

- تونس: صعوبة الخروج من عنق الزجاجة الاقتصادية

شهدت تونس في مطلع يناير ٢٠١٦م ما يشبه الانتفاضة الثانية (الأولى وقعت في ديسمبر

٢٨- نفسه.

٢٩- هذا حسب إحصاءات رسمية نشرتها المندوبية العامة للتخطيط:

http://goo.gl/3Jcuyz.

٣٠- انظر: المركز الوطني للظرفية يتوقع تراجعاً حاداً للنمو في ٢٠١٦، المجلّة، ٧ يناير ٢٠١٦، http://goo.gl/Ympxyz، انظر: أيضاً:

Synthèse du Rapport Economique et Financier 2016: http://goo.gl/o5RTwh.

31- Maroc: croissance en fort ralentissement à 2,6% en 2016, prévoit le HCP، http://goo.gl/3Jcuyz.

٢٠١٠م وقادت موجة الثورات العربية). أما الفئة الشعبية التي أوقدت نار هذه الانتفاضة الثانية فهي، نفسها، التي تسببت في اندلاع أحداث نهاية ٢٠١٠م وبداية ٢٠١١م، وهي الفئة العاطلة عن العمل من الشباب في المناطق الداخلية من البلاد. وجميع المعطيات وخصائص بنية الاقتصاد، مثل: التوزع الجغرافي للمؤسسات على مستوى مساحة البلد تؤكد عدم قدرته على الاستجابة لمطالب التشغيل في الوقت الراهن.

يوجد في تونس ستمئة ألف مؤسسة ومنشأة اقتصادية، خمسمئة وعشرون ألفاً منها تعمل بصورة ذاتية؛ أي إنها لا تعتمد على موظفين وأُجراء. وأربعون ألفاً منها تعتمد على أجير واحد أو اثنين. ومن جهة أخرى تتوزع هذه المؤسسات بصورة غير متساوية في الأرض التونسية. فأغلبها يتركز في منطقة تونس الكبرى (العاصمة وضواحيها)، ومنطقة الساحل، وبعضها في منطقة المناجم[٣٢]. ومن ثم، فإن بنية الاقتصاد التونسي نفسها تخدم مناطق دون أخرى. وحتى في حال حدوث نسبة نمو مرتفعة، وهذا غير مُتوقَّع في المدى المنظور، فذلك يعني أن أبناء المناطق المحظوظة هم الأكثر استفادة بسبب وجود بنية تحتية جاهزة مسبقاً.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ظلت الإنجازات في سنة ٢٠١٥م متواضعة جداً؛ بل تؤكد البيانات الرسمية أن هذه السنة شهدت تراجعاً ملحوظاً للمؤشرات الاقتصادية العامة. فنسبة النمو الاقتصادي في مستوى السالب (-٠,١٪)، في حين ارتفعت نسبة التضخم إلى ٥٪. وقد تراجعت أعداد السياح بنسبة ٣٣,٩٪، وانهارت عائدات هذا القطاع الخدمي بنسبة ٥٤٪ [٣٣].

وظلت أعداد العاطلين عن العمل (البطالة) قرابة ٧٠٠ ألف شخص، من بينهم نحو ٢٥٠ ألفاً يحملون شهادات جامعية؛ في حين قَدَّرت الجهات الرسمية أن نسبة النمو في تونس سنة ٢٠١٥م تُراوح بين ٠,٢ و٠,٣٪[٣٤]. ويُسهم القطاع الخاص في تونس بـما

٣٢- انظر: موقع ليدرز التونسي باللغة الفرنسية،:

Hichem Jouaber: Analyse critique de la Proposition de Si Mansour Moalla pour résorber le chômage، http://goo.gl/zyL8EA.

٣٣- http://goo.gl/hWZivL بيانات البنك المركزي التونسي: أهم مستجدات الوضع الاقتصادي والمالي الدولي والوطني إلى أكتوبر ٢٠١٥.

٣٤- بحسب وزير المالية في الحكومة التونسية. انظر: صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٦م، http://goo.gl/4X66tb: تونس ارتفاع حصيلة المواجهات المسلحة إلى ٣ قتلى في صفوف المتشددين.

نسبته ٦٠٪ من الناتج المحلي، والـ٤٠ ٪ المتبقية تأتي من القطاع العام[٣٥]. في حين أن العبء الذي يتحمله القطاع العام أكبر من القطاع الخاص؛ وهذا بسبب ضعف القطاع الخاص من جهة، ولتردده وعجزه في ظروف غير مستقرة أمنياً وسياسياً من جهة أخرى. فالصعوبات لا تعود إلى العمليات الإرهابية التي تشهدها البلاد من حين إلى آخر فحسب؛ بل تعود أيضاً إلى استمرار الإضرابات وحِدَّةِ النشاط المطلبي للعديد من الفئات والطوائف العمالية والمهنية. وهو مناخ لا يشجع على الاستثمار الخارجي والداخلي.

- الجزائر: أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار المحروقات

يعتمد الاقتصاد الجزائري - في الأساس - على قطاع المحروقات. فالجزائر تُعَدُّ البلد الرابع عالمياً من حيث إنتاج الغاز، والعاشر عالمياً في إنتاج النفط. لذلك لا يتسم اقتصاد الجزائر بالتنوع إلا في حدود ضيقة للغاية. فهو يعتمد على تصدير المحروقات والاستيراد شبه الكلي للمنتوجات الصناعية والاستهلاكية. كما يتميز الاقتصاد الجزائري بأهمية القطاع العام مقابل قطاعٍ خاصٍّ لا يزال في طور التشكُّل.

شهد عام ٢٠١٥م نسبة تضخُّم مرتفعة بلغت قرابة ٥٪ (٤,٨٪)، لكنها تظل تحت السيطرة. إلى جانب ذلك بلغ عجز الميزان التجاري مستوى غير مسبوق، قُدِّر بـ١٣,٧ مليار دولار أمريكي، على الرغم من الانخفاض في نسبة الواردات بـ١٢٪. وهذا يعود - في الحقيقة - إلى الانهيار في نسبة الصادرات (-٤١٪). خصوصاً أن ذلك الانهيار شمل المنتوجات من غير المحروقات (بنسبة ٢٠٪). والعامل المحدّد في هذا كله هو انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية[٣٦].

كما بلغت نسبة البطالة في الجزائر في سبتمبر ٢٠١٥م: ١١,٢٪، وكان المتوقع أن تتجاوز ١٠٪ بقليل. وكانت النسبة مستقرة منذ ٢٠٠٩ في مستوى ١٠٪. وهذا من أفضل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية؛ لولا أن العبء كله يكاد يكون مُلقًى على عاتق القطاع العام بسبب ضعف القطاع الخاص.

٣٥- انظر: موقع ليدرز التونسي،:

Hichem Jouaber: Analyse critique de la Mansour Moalla pour résorber le chômage Proposition de Si، http://goo.gl/zyL8EA .

٣٦- انظر:

Conjoncture-Dz، Déficit record de la balance commerciale algérienne en 2015، http://goo.gl/yQFbs8

لذلك فإن الجزائر تشهد أزمة اقتصادية منذ بداية انخفاض أسعار النفط. فقد تراجعت قيمة العملة الجزائرية أمام العملات الأجنبية بحوالي ٢٠٪، علماً بأن الواردات المالية من صادرات المحروقات تمثل ٦٠٪ من الميزانية العامة للبلاد[٣٧]، وهو ما أدى إلى انخفاض حاد في احتياطي النقد الأجنبي بنسبة ٣٣٪ في غضون ١٢ شهراً. فإذا كانت نسبة التضخم قد بلغت قرابة ٥٪ في يوليو ٢٠١٥م، فمن المتوقع أن ترتفع أكثر من ذلك سنة ٢٠١٦م.

لذلك فإن مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٦م يتوقع عجزاً في ميزان المدفوعات بما قدره ٣٠,٣ مليار دولار، كما يتوقع عجز الميزانية بـ٥٣,٨ مليار دولار، وهذا يتجاوز نسبة العجز التي سُجِّلَتْ سنة ٢٠١٥م. وكان السعر المرجعي لبرميل النفط لقانون المالية ٢٠١٦م يُقدَّر بـ٣٧ دولاراً للبرميل الواحد[٣٨].

وقد أثار مشروع موازنة ٢٠١٦م معارضة شديدة؛ سواء في البرلمان أم خارجه. واستعدت بعض الحركات السياسية والنقابية للقيام بتحرك شعبي مضاد؛ إلا أن السلطات منعتهم من ذلك. ومما لوحظ أن من بين المشاركين في هذا التحرّك: «الحركة من أجل الحكم الذاتي لميزاب»، وهي حركة نشأت في يوليو ٢٠١٤م، وكان مؤسسوها ينتمون إلى ما كان يُسمَّى حينها: «حركة المواطنة الميزابية في الجزائر»، التي يقودها فخار كمال. ويُذكر أن هذه الحركة ظهرت في أثناء الموجة الاحتجاجية في منطقة غرداية ببني ميزاب سنة ٢٠١٤م[٣٩].

عموماً، لا يبدو أن الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر قد تتسبب في قلاقل اجتماعية، كما أن المعارضة أضعف من أن تستفيد من ذلك كله؛ خصوصاً أن التحديات الأمنية ما تزال قائمة، وأن الحكومة تستثمر سياسياً نجاحات الجيش الوطني في التصدي لمحاولات المنظمات الإرهابية اختراق الحدود والإجراءات الأمنية المشددة.

- موريتانيا: نمو حيوي واقتصاد مرتهن

يُعرف عن موريتانيا أنها القطر العربي الأكثر فقراً، على الرغم من قلّة سكانه واتساع رقعة البلاد نسبياً بالمقارنة مع غيرها من البلدان العربية، والمغاربية خاصة.

37- http//:goo.gl/XGxeDd ،Crise economique, lAlgerie dans le rouge

٣٨- صحيفة البلاد الجزائرية، ٢٧ يناير ٢٠١٦م http://goo.gl/aNcPRV.

٣٩- حول تأسيس الحركة من أجل الحكم الذاتي الميزابية انظر: صحيفة الشروق المغربية، بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٤م: http://goo.gl/kQGHXo

ويعيش الموريتانيون اليوم حالة اقتصادية تبدو مستقرّةً لكنها ضعيفة البنية. ويبلغ سكان موريتانيا قرابة الأربعة ملايين نسمة[٤٠]، وتبلغ نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ثلث السكان أو أقل قليلاً (٣٠٪). كما بلغت نسبة البطالة ٣٠٪ أيضاً[٤١]. إلا أن الأرقام الرسمية تُقَدِّرُ البطالة بحوالي ١٠٪[٤٢]. ويُلْحَظُ وجود تفاوت وتضارب بين الأرقام الرسمية والأرقام التي تنشرها منظمات دولية متخصصة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا. ولعل هذا يعود إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة.

هذه المؤشرات التي تبدو سلبية تأتي في ظل نِسَبِ نمو جيدة؛ إذ قُدِّرت سنة ٢٠١٥م بـ٤,١٪، والمتوقع لسنة ٢٠١٦م أن تكون من أفضل النِّسب على مستوى المغرب العربي؛ أي ٦,٤٪[٤٣]، كما ظلت نسبة التضخم المالي متوافقة مع المحيط المغاربي الذي يشهد نسب نمو أقل؛ إذ بلغت نسبة التضخم سنة ٢٠١٥م: ٤,٢٪، ويُتوقَّع أن تكون سنة ٢٠١٦م في حدود ٤,٩٪. كما تؤكد السلطات الرسمية أن مدخرات البلاد من العملة الأجنبية سنة ٢٠١٥م كانت جيّدة. إلا أن ذلك لا يمنع القول: إن اقتصاد موريتانيا تأثّر سنة ٢٠١٥م بانخفاض الأسعار العالمية للحديد، ذلك لأن قطاع المستخرجات المعدنية، وخاصة منها الحديد، يمثل أهم الموارد المالية للخزينة العامة، إلى جانب قطاع الصيد البحري[٤٤].

ويمكن أن نخرج من تحليل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية لموريتانيا بالاستنتاج الآتي: نسبةُ نموٍّ تميزت بالحيوية، لَكِنَّ الاقتصاد مرتهنٌ لأسعار المواد الأولية العالمية. إلى جانب أهمية القطاع الزراعي الذي يعيش من موارده زهاء ٢٠٪ من السكان، لكنه لا يُسهم سوى بـ٢٠٪ من الدخل المحلي. كما يظل الاقتصاد الموريتاني رهين الدعم الأجنبي، وأنشطة مرتبطة بدورها بعوامل دولية وإقليمية؛ ما يجعل بنيته هشة وضعيفة.

٤٠- بيانات البنك الدولي عن موريتانيا لسنة ٢٠١٤م - http://data.albankaldawli.org/country/mauritania .

٤١- انظر: موقع صحراء ميديا، منظمة العمل الدولية: موريتانيا الأكثر بطالة في العالم، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٥م، http://goo.gl/XkS9D8

٤٢- انظر أيضاً: موقع وكالة أنباء أطلس، موريتانيا هي الأعلى في معدل البطالة عالمياً (تقرير)، بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٥م. http://goo.gl/ls٠iGS.

٤٣- انظر: النشرة المتخصصة لموقع COFACE، باللغة الفرنسية، موريتانيا:

/Etudes-economiques-et-risque-pays/Mauritanie http://goo.gl/8Rn OLR.

٤٤- انظر: «تقرير فانا الشهري عن الاقتصاد الموريتاني»، على موقع اتحاد وكالات الأنباء العربية، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني، ٢٠١٥م، http://goo.gl/UerdKR.

ثالثاً: الأوضاع الأمنية في المغرب العربي:

تواجه أقطار المغرب العربي، ودول شمالي أفريقيا عموماً، أخطر تحديات أمنية منذ عقود. ومنذ حروب الاستقلال ومرحلة حركات التحرر عن الاستعمار الغربي لم تشهد المنطقة مثل هذه التحديات الأمنية. قد تكون الجزائر شهدت مثل هذه الأوضاع إبّان العشرية السوداء؛ إلا أن بقية البلدان لم تمر بمثل هذه الصعوبات الناجمة عن استشراء ظاهرة الإرهاب من جهة، أو تفكُّك الدولة من جهة ثانية، مثلما هو الحال في القطر الليبي. كما يشهد القطر التونسي حالة اختراق أمني خطيرة، على الرغم من تمكُّن الجيش وقوات الأمن من تفكيك العشرات من خلايا التنظيمات الإرهابية، والتصدي لها؛ سواء في الجبال التي تفصل القطر التونسي عن القطر الجزائري، أم على الحدود مع ليبيا؛ في حين يستنفر الجيش الجزائري قواته على الحدود مع ليبيا لضبط حركة تنقُّل المسلحين وتهريب الأسلحة. وسوف أعرض لأهم الحركات المسلحة والمتطرفة الناشطة في بعض بلدان منطقة المغرب العربي وجدية التحدي الأمني الذي تمثله.

- ليبيا: تمدد داعش وتناسل الجماعات والميليشيات المسلحة

تُشَكِّلُ ليبيا، منذ سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح في أيدي الميليشيات، معضلةً إقليمية ودولية، وليست محلية فقط. أخفق الليبيون في إعادة بناء مؤسسات الدولة في سياق توافق سياسي ومناطقي عريض. وهذا العجز عن إيجاد مؤسسات شرعية في إطار عملية سياسية توافقية يعود إلى ضعف البُنى السياسية والاجتماعية التي خلفتها سلطة نظام القذافي بعد انهيارها. فقد وجد الليبيون أنفسهم من جديد أمام تحدٍّ كبير يتمثل في إعادة بناء الدولة وجميع مؤسساتها من دون إرث مؤسساتي مسبق، سوى الانتماءات المناطقية والقبلية والاثنية؛ على الرغم من عدم وجود تمايز حاسم على هذا الأساس؛ بل وجود تداخل مؤكد بينها. هذا إلى جانب كثرة التدخلات الدولية والإقليمية والضغوط التي تمارسها في اتجاهات متباينة؛ ما زاد في احتقان العلاقات بين المكونات الاجتماعية والسياسية الليبية المختلفة، وإفساح المجال أمام انتشار الحركات المتطرفة.

لقد قُدِّر عدد ميليشيات ليبيا بنحو ثلاثمئة في سنة ٢٠١٢م[٤٥]. في حين يذهب بعضهم إلى أنها قد تصل إلى أكثر من ألف ميليشيا، إلى جانب وجود بقايا من الجيش الليبي الوطني. أما الجيش الليبي الذي يتزعم جزءاً منه خليفة حفتر، ويقود عملية «الكرامة»؛ فهو امتداد «للجيش الوطني الليبي» الذي أسسه سنة ٢٠١١م المجلس الوطني الانتقالي، وكان يضم حينها قرابة الثلاثين ألف مقاتل.

ومن حيث التسليح يعتمد هذا الجيش على ما تبقى من معدات روسية كانت تابعة لجيش القذافي، وما مكَّنته منه الدول الغربية أيام ثورة ٢٠١١م. كما تميز بامتلاكه بعض الطائرات الروسية القديمة التي يستخدمها انطلاقاً من قاعدة «بنينا» الموجودة شرقي ليبيا.

وكان اللواء حفتر قد أُعلن رئيساً للأركان من قِبَلِ عدد كبير من قدماء الضباط الليبيين، بعد انهيار نظام القذافي ومقتل قائد الجيش الليبي عبدالفتاح يونس. كما قاد حفتر محاولة انقلابية ضد المؤتمر الوطني قبل أن يعلن انطلاق «عملية الكرامة» في بنغازي في مايو ٢٠١٤م. ولم يتم الاعتراف به من قِبَلِ المؤتمر الوطني وحكومة طرابلس؛ لَكِنْ تم تعيينه رسمياً على رأس قيادة الجيش الليبي من قِبَلِ البرلمان المنتخب المقيم بمدينة طبرق، في مارس ٢٠١٥م.

عموماً، يتشكل الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر من كتائب الزنتان (نحو٢٠ كتيبة)، ومقاتلين من جبل نفوسة - وقُدِّر عددهم بأربعة آلاف - والمقاتلين التابعين للمجلس الفيدرالي ببرقة، الموجود بطبرق، ووحدات قطاع الجو للجيش الليبي، وقطاعات مهمة من الجيش الليبي الذي تشكَّل زمن حكم القذافي، ولاسيما منه الوحدات الخاصة بالمناطق الشرقية[٤٦]، وكذلك ما أُطلق عليه: جيش القبائل، وهي «كتائب ورشفانة» التي قاتلت مع نظام القذافي سنة ٢٠١١م. وكانت كتائب فجر ليبيا قد قمعتها في معارك سبتمبر ٢٠١٤م. فلا يمكن القول: إن الجيش الليبي الذي يقوده حفتر يضم كل ما تبقى من الجيش الليبي في عهد القذافي، أو الجيش الوطني الليبي الذي أسسه المجلس الوطني

٤٥- جريدة السفير اللبنانية، ٨ فبراير ٢٠١٢م.

٤٦- انظر: المركز الفرنسي للدراسات الاستخباراتية:

مذكرة توثيقية رقم ١٣، بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٥م،-Centre Francais de Recherche sur Les Renseignements BULLETIN DE DOCUMENTATION N°13 LIBYE: PANORAMA DES FORCES EN PRÉSENCE http://goo.gl/CU0snK

الانتقالي وقاده عبدالفتاح يونس حتى مقتله. لكن يمكن القول: إن عملية الكرامة التقت مع الجيش الوطني الليبي في أغسطس ٢٠١٤م عندما سقطت العاصمة طرابلس بيد كتائب فجر ليبيا. وقد ساندت الوحدات الخاصة المتمثلة في «الصاعقة» اللواء حفتر حينها، وهي تتشكل من زهاء خمسة آلاف مقاتل، ويعود فضل تأسيسها إلى عبدالفتاح يونس. وقد أثار انضمامها إلى حفتر أملاً لدى معارضي قوات فجر ليبيا بقدرتها على قلب موازين القوى، واعتمادها من قِبَلِ حفتر كرأس حربة ضد خصومه والجماعات المتشددة[٤٧]. وكانت كتائب الزنتان تتكون - في الأساس - من كتيبتي الصواعق والقعقاع. وهذه الأخيرة معروفة بقربها من الدكتور محمود جبريل رئيس الوزراء في عهد المجلس الوطني الانتقالي الذي كان يرأسه مصطفى عبدالجليل عند تأسيسه بعد انطلاق ثورة فبراير ٢٠١١م. أما كتيبة الصواعق فأغلب مقاتليها من الزنتان وجبل نفوسة، وكان عددهم زهاء الألفين. وكانت من بين الكتائب التي أسهمت في سقوط طرابلس في أيدي الثوار في سبتمبر ٢٠١١م. كما نجد من بين حلفاء عملية الكرامة: القوات التي يرأسها إبراهيم الجضران، والتي يُطلق عليها «قوات حفظ المنشآت النفطية». وكانت هذه القوات تعمل تحت إمرة وزارة النفط، بصورة رسمية، لكنها تتلقى تمويلها من وزارة الدفاع. وكان عدد هذه القوات عشرة آلاف مقاتل؛ إلا أن سيطرة قوات فجر ليبيا (الدروع) - المتحالفة مع المؤتمر الوطني - على طرابلس سنة ٢٠١٤، وعدم الاعتراف بالبرلمان الجديد، أدى بهذه القوات إلى إعلان تحالفها مع عملية الكرامة.

بروز داعش على الساحة الليبية في ربيع ٢٠١٤م

ظهر تنظيم داعش في ليبيا مع عودة بعض المقاتلين الليبيين من العراق وسوريا. وفي خريف ٢٠١٤م، أعلنت مجموعة درنة ولاءها لـ «خلافة البغدادي»؛ إذ أعلن مجلس شورى شباب الإسلام بدرنة - الذي ظهر في أبريل ٢٠١٤م - ولاءه لتنظيم داعش في ٣ أكتوبر ٢٠١٤م[٤٨]،

٤٧- تقرير الجزيرة نت: هل تصبح الصاعقة رأس حربة الجنرال حفتر،
http://goo.gl/uGo3wQ.

٤٨- انظر: توسع تنظيم الدولة في ليبيا، أندرو انجل، معهد واشنطن، ١١ فبراير ٢٠١٥،
http://goo.gl/2ae1mB.

ثم تمدد من درنة إلى بنغازي، ومنها إلى أماكن أخرى. وخلال ٢٠١٥ ومطلع ٢٠١٦م ذكرت وكالات الأنباء أن التنظيم تمدد في اتجاه الحقول النفطية. ويذهب بعض المصادر إلى أن عدد المقاتلين من داعش في مدينة سرت يُقدَّر بحوالي ٥٠٠ فرد، من بينهم قرابة مئة من الليبيين والبقية من الأجانب[٤٩]. كما ظهر التنظيم في مدينة صبراطة، حيث أشار بعض الجهات المسؤولة المحلية إلى أنه يمتلك بعض الخلايا التي يُقَدَّرُ عدد أفرادها بين ١٥٠ و٢٠٠ شخص. ومدينة صبراطة تسيطر عليها قوات فجر ليبيا؛ إلا أن التنظيم، على إثر القصف الأمريكي الذي استهدفه يوم الجمعة ١٩ فبراير ٢٠١٦م - والذي تقول المصادر الصحفية: إن ضحاياه حوالي ٥٠ شخصاً[٥٠] - تمكن من احتلال وسط المدينة عدَّة ساعات يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير مستغلاً فراغاً أمنياً نتج من إقدام قوات الأمن المحلية التابعة لفجر ليبيا على مهاجمة أحد معاقله على بعد ١٥ كلم من المدينة[٥١].

ويبدو أن التنظيم اتخذ مدينة صبراطة محطةً ومأوى، ومكان تدريب لعناصره الذين يستعدون لدخول الأراضي التونسية للقيام بعمليات إرهابية هناك، وهذا ما أثبتته عملية بنقردان في الأسابيع الأخيرة[٥٢].

إن المواجهات المتقطعة والمحدودة، التي تتم من حين لآخر، بين قوات مقاتلي تنظيم داعش وقوات فجر ليبيا؛ سواء في منطقة سرت، أم صبراطة، أم غيرهما، تُبيِّن أن هذه الأخيرة قد تنضم - في إطار توافق بين الفرقاء الليبيين المؤمنين بالحل السياسي - إلى الأطراف الوطنية المكافحة للإرهاب في ليبيا عموماً، وخاصة منها المرتبطة بتنظيم داعش. لكن السؤال يبقى: ما مدى قدرة قوات فجر ليبيا على الدخول في مواجهة مع «أنصار الشريعة» المرتبطة بالقاعدة؟ وهل يمكن أن يَحْدُثَ تقاربٌ بين داعش والقاعدة

٤٩- انظر مقالة: حقيقة تواجد داعش وقواته في ليبيا، معتز الريان، المركز الأوروبي العربي، بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٦م.
http://goo.gl/wBM6bv

٥٠- انظر: صحيفة لوموند الفرنسية، ١٩ فبراير ٢٠١٦م.

http://goo.gl/DH2exO

٥١- صحيفة لوموند الفرنسية، بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٦م،

http://goo.gl/hPNCVK .

٥٢- انظر: اعترافات عنصر تونسي من تنظيم داعش أوقفته قوات الردع الخاصة بطرابلس التابعة لفجر ليبيا، وهو محمد بن محسن العربي المكنى بأبي زيد من تونس العاصمة، والذي تحدث عن وجود ٥٠ عنصراً يتدربون في صبراطة، ويخططون لاحتلال مدينة بنقردان التونسية القريبة من الحدود الليبية. انظر الفيديو الذي نشرته صحيفة الصباح نيوز التونسية، بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٦م.
http://goo.gl/TExziR.

في ليبيا في مواجهة تدخل أجنبي، أو مواجهة مع قوات الجيش الوطني الذي قد تعيد تشكيله حكومة الوفاق في إطار اتفاقية الصخيرات؟

قوات فجر ليبيا:

هذه القوات موجودة في أهم المدن الليبية، وهي أساساً: مصراطة، والخمس، وبنغازي، وصبراطة، وبني وليد، وطرابلس. أما من حيث الانتشار على مستوى الخريطة الوطنية فنجدها في الوسط والجنوب والشرق. وتشير مصادر عدَّة إلى أن رجالها يتحدَّرون عموماً من مصراطة. وهي متجمعة فيما يُسمَّى «غرفة عمليات ثوار ليبيا». وقد ظهرت هذه في أواسط سنة ٢٠١٣م، وكانت مرخصةً من وزارة الداخلية، وأُوكلت إليها مهمة تأمين العاصمة. وتُتَّهم بأنها وراء خطف رئيس الوزراء السابق علي زيدان في أكتوبر ٢٠١٣م. ويُقَدِّرُ بعض الخبراء عدد مقاتليها ببضع مئات. وبصفة عامة تُعَدُّ قوات فجر ليبيا الذراع العسكرية للمؤتمر الوطني المنتهية ولايته الذي يرأسه أبو سهمين، ويُشار إليه عادة بأنه يقع تحت نفوذ الإسلام السياسي عموماً، و«جماعة الإخوان المسلمين» خصوصاً.

مجلس شورى ثوار بنغازي:

أدت «عملية الكرامة» إلى تمدُّد بعض عناصر داعش إلى بنغازي، بعد أن كانت تلك المدينة لا يُرى فيها سوى أنصار الشريعة وبعض كتائب الثوار الذين تجمَّعوا فيما أُطلق عليه: «مجلس شورى ثوار بنغازي» في يونيو ٢٠١٤م. ويضم هذا المجلس عناصر أنصار الشريعة، وكتيبة شهداء ١٧ فبراير، ودرع ليبيا، وكتيبة راف الله السحاتي.

تنظيم أنصار الشريعة:

ذُكر أن أنصار الشريعة الموالية للقاعدة تمثل انشقاقاً عن كتيبة شهداء ١٧ فبراير. الانشقاق الأول أدى إلى ظهور كتيبة راف الله السحاتي في بنغازي، وتوجد هذه الأخيرة كذلك في الكفرة (جنوب شرقي ليبيا). ومن هذه ظهر «أنصار الشريعة» في مايو ٢٠١٢م بمدينة بنغازي. وتتمركز هذه الأخيرة في كل من بنغازي وسرت ودرنة؛ أي المناطق

الشرقية، وهي ما يُدعى إقليم برقة. ويذهب بعض المصادر إلى أن عدد مقاتلي أنصار الشريعة قد يصل إلى ثلاثة آلاف، لَكِنَّ هذا أمرٌ مشكوك به حقيقة[٥٣]. لكنها ربما تكون قد تمددت فيما بعد في اتجاه الغرب، خصوصاً أنها تعمل على تأمين ممرات لمقاتليها في اتجاه تونس والجزائر ودول الساحل والصحراء.

توجد مؤشرات عدة على إمكانية حدوث تدخل خارجي ضد داعش في ليبيا؛ إلا أنه لا توجد معطيات كافية حتى الآن عن كيفية هذا التدخل وتاريخه. فهل يصل الحال بحكومة الوفاق الوطني إلى طلب التدخل الخارجي، أم يكون الأمر بمساعدة الجيش الوطني الليبي في القيام بحملة لمكافحة الإرهاب على أرضه؟ لاسيما أنه يوجد تباينٌ في وجهات نظر الأطراف المشاركة في الحكومة التوافقية بخصوص التدخل الخارجي. هذا التباين في الموقف من عمل عسكري خارجي في ليبيا يتجاوز حدود القطر إلى الإقليم. إذ لا يبدو أن كلاً من تونس والجزائر متحمستان لتدخُّلٍ كهذا. لكن، من جهة ثانية، دخلت فرنسا في عمل عسكري سري انطلاقاً من المنطقة الشرقية، ولا يُعلم إن كان تمهيداً لعملية أضخم، أم إنه مجرّد عمل استباقي محدود.

- تونس في مواجهة داعش:

كان عدد من المراقبين يرون أن استشراء الإرهاب في تونس منذ سقوط نظام ابن علي، وخاصة ابتداءً من سنة ٢٠١٢م، ناتج من عجز الحكومات المتعاقبة منذ ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م عن مواجهة التحديات الأمنية بسبب ما أُشير إليه حينها بأنه «تساهل حكومتي الترويكا» مع السلفيين عموماً؛ بما فيهم أنصار الشريعة، وأن عودة الأجهزة الأمنية، التي أُضعفت في هذه الفترة، إلى عملها بالطريقة التي كانت عليها قبل سقوط النظام وثورة ٢٠١٠ - ٢٠١١م سيؤدي حتماً إلى القضاء النهائي على ظاهرة الإرهاب ونشاط التنظيمات المسلحة في البلاد. إلا أن هذه القراءة أثبتت الأحداث قصورها. ذلك أن ظاهرة انتشار السلاح، ومن ثم تصاعد العمليات الإرهابية،لم يكن مرتبطاً بحكومتي الترويكا بقدر ما هو مرتبط بتطور الأوضاع العامة في البلاد والمنطقة برمتها.

٥٣- انظر: موقع CF2R بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٥،

BULLETIN DE DOCUMENTATION N°13 LIBYE: PANORAMA DES FORCES EN PRÉSENCE، http://goo.gl/CU0snK .

لقد بلغ عدد العمليات الإرهابية في تونس سنة ٢٠١٥م تسع عشرة عملية[٥٤]، أهمها: عملية متحف باردو في ١٨ مارس، وكانت حصيلتها ٢٤ قتيلاً و٥٠ جريحاً، ثم تلتها عملية فندق (امبريال مرحبا) بمدينة سوسة يوم ٢٦ يونيو، وكانت حصيلتها ٣٨ قتيلاً من السياح – أغلبهم من البريطانيين – وعشرات الجرحى. ثم العملية التي استهدفت قوات النخبة من الحرس الرئاسي في شارع محمد الخامس، بتونس العاصمة، على بعد عشرات الأمتار من مقر وزارة الداخلية، وكانت الحصيلة ١٢ قتيلاً و٢٠ جريحاً في صفوف قوات الأمن[٥٥].

وقد أشارت إحصاءات رسمية نشرتها صحف محلية إلى أن عدد الخلايا الإرهابية المكتشفة من قِبَلِ قوات الأمن بلغ ١٢٨١ خلية سنة ٢٠١٥م[٥٦]، ومن ضمنها خلايا تسفير مجندين إلى كل من ليبيا وسوريا والعراق، وخلايا دعم مالي ولوجستي (عشر خلايا)، وخلايا استقطاب (٣٠٠ خلية)، وخلايا مسلَّحة (تسع خلايا)[٥٧]، وأن عدد الموقوفين سنة ٢٠١٥م (إلى حدود ١٠ نوفمبر) بلغ ١٨٠٠ شخص[٥٨].

ويمكن إجمال الجماعات الإرهابية العاملة في تونس كالآتي:

-جند الخلافة (أجناد الخلافة): جماعة تابعة لداعش ومنشقة عن كتيبة عقبة بن نافع، ويتزعمها سيف الدين الجمالي «أبو القعقاع»، وهي عاملة في جبال محافظة القصرين[٥٩].

-كتيبة خالد بن الوليد.

- كتيبة أم أُسيد: خلية إعلامية تروج لتنظيم داعش، ولها علاقة بالجناح الإعلامي لكتيبة «جند الخلافة»[٦٠]. وتشرف على هذه الكتيبة «أم أُسيد الغريبة»، وهي طالبة جامعية.

- كتيبة أهل الحق.

٥٤- ما بين يناير ونوفمبر ٢٠١٥:

https://goo.gl/3dn265.

٥٥- صحيفة الشروق، التونسية

http://goo.gl/xkS2Rc.

٥٦- http://goo.gl/fgjpFW: جريدة المغرب التونسية، بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥م

٥٧- نفسه.

٥٨- نفسه.

٥٩- http://goo.gl/mZyZN1، جريدة الشروق التونسية، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٦م.

٦٠- انظر: أم أسيد الغريبة المسؤولة عن الجناح الإعلامي لكتيبة أجناد الخلافة التي كانت تنوي تفجير نفسها، ١ ديسمبر ٢٠١٥م، http://goo.gl/7JhnTP.

- كتيبة عقبة بن نافع: تابعة للقاعدة، وتعمل في جبال الشعانبي، وجبال سمامة[٦١].

وتعد عملية بنقردان في ٧ مارس ٢٠١٦م، التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً، من إرهابيين وعسكريين، أكثر العمليات الإرهابية جرأة في تونس. ذلك أن تنظيم داعش كان يخطط لاحتلال المدينة التي يبلغ عدد سكانها قرابة الثمانين ألفاً، وتقع في أقصى الجنوب الشرقي بالقرب من الحدود الليبية. وكان قد سبقها يوم ٢ مارس اكتشاف خلية في المدينة نفسها مكونة من ستة أشخاص، وتم القضاء عليها من قِبَلِ قوات الجيش الوطني التونسي. كما جاءت أيضاً بعد أيام من قصفٍ أمريكي لأحد مواقع داعش في مدينة صبراطة الليبية القريبة من الحدود التونسية. إن عملية بنقردان تؤكد سعي تنظيم داعش للتمدد والتوسع؛ ليس في ليبيا وحدها؛ وإنما أيضاً في تونس والجزائر وغيرهما من أقطار شمالي أفريقيا وبلدان الساحل والصحراء. فهل هذه استراتيجية بعيدة المدى، أم هي استعدادٌ لاحتمال تدخل خارجي في ليبيا؟

- الجزائر واستمرار خطر الإرهاب

لا يزال القطر الجزائري يواجه بعض العمليات الإرهابية من حين لآخر. ففي يوم ٨ يوليو ٢٠١٥م وقعت عملية إرهابية في عين الدفلى كانت نتيجتها مقتل ١١ من قوات الجيش (على بعد ١٥٠ كلم جنوب غربي الجزائر العاصمة). كما استمرت قوات الجيش الوطني الجزائري في التصدي لتفكيك الخلايا الإرهابية سنة ٢٠١٥ ومطلع ٢٠١٦م؛ خصوصاً منها المتعلقة بتهريب السلاح من ليبيا، وتسلل المقاتلين في الاتجاهين، ولاسيما الذين يريدون الالتحاق بالقطر الليبي والانضمام لداعش.

وهذه العمليات، هي - في جزء منها - من بقايا العشرية السوداء، لَكِنَّ الجزء الآخر حديثُ العهد، وناتج من الأحداث التي شهدتها مالي، من جهة، ثم تداعيات سقوط النظام الليبي وانتشار السلاح في مختلف أقطار المنطقة وظهور تنظيم داعش، من جهة أخرى.

وكان بعض التقارير الأمنية الجزائرية قد أشار إلى أن التنظيمات الإرهابية العاملة في الأراضي الجزائرية، أو تُهدِّدها من خارج الحدود أربعة، أهمها: تنظيم المرابطين، وهو المسؤول عن العملية الخطيرة التي استهدفت المنشآت الغازية «تيفنتورين»، بالتعاون

٦١- http://goo.gl/mZyZN1، جريدة الشروق التونسية، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٦م .

مع «كتيبة الملثمين» (عين آميناس، في يناير ٢٠١٣م). كما أنه مسؤول عن عمليات أخرى. وهو يعمل انطلاقاً من شمالي مالي. ويبدو أن لهذا التنظيم قدرةً على التحرك في مالي وشمالي النيجر وجنوبي القطر الليبي. وفي النهاية أعلن التنظيم ولاءه لداعش في مايو ٢٠١٥م. ومما يُذكر أن هذا التنظيم ظهر سنة ٢٠١٣م بعد اندماج مجموعتين، هما: كتيبة الملثمين وجماعة التوحيد والجهاد. كما ينشط في الجزائر تنظيم «جند الخلافة»، وهو الملقب أيضاً بـ «ولاية الجزائر في تنظيم داعش». وتذهب التقارير الأمنية إلى أن هذا التنظيم قد يكون تأسس في الجبال التي تقع على الحدود بين تونس والجزائر. وكانت عناصره الأولى تنتمي إلى القاعدة، وهم أساساً: مقاتلون موريتانيون وجزائريون[٦٢].

عموماً، تظل الجبال التي تفصل بين تونس والجزائر من أهم الجبهات التي تنشط فيها جماعات مختلفة، وكذلك الجبهة الجنوبية التي تقع بين مالي والجزائر، ثم المثلث الذي يقع في الجنوب الشرقي ويفصل بين الجزائر وليبيا وتونس، ويُعَدُّ أحد أهم المعابر للمسلحين والأسلحة. لكن المخاطر التي تواجهها الجزائر اليوم، هي - على خطورتها - لا تُقارَن بما تواجهه تونس. كما أن الجزائر لا تبدو من بين الدول الأكثر تصديراً للإرهابيين إلى المناطق الساخنة، مثل: سوريا والعراق وليبيا.

- المغرب والحرب الاستباقية ضد الجماعات الإرهابية

يبدو أن المغرب من أكثر البلدان نجاحاً في حربه الاستباقية ضد الجماعات المسلحة في أراضيه. وقد أشارت معلومات مصدرها مراكز استخباراتية إسبانية ومغربية إلى أن عدد المقاتلين المغاربة في صفوف التنظيمات المتطرفة، في كل من سوريا والعراق، يصل إلى ١٥٠٠ مقاتل؛ قُتل منهم ٤٠٠ شخص، وعاد ٢٩٠ إلى المغرب. ويُقَدِّرُ رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية محمد بنحمو أنه يوجد ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ شاب مغربي داخل البلاد لديهم استعداد للقتال في سوريا والعراق وليبيا، وكذلك هناك ٣٥٠٠

٦٢- انظر: تقرير صحيفة الخبر، بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٥م.

http://goo.gl/jRLLI5.

وكذلك تقرير مركز كارنيغي بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٥م

http://goo.gl/5LB27r.

داعشي في مناطق الحرب والتوتر، ٥٠٠ منهم يعيشون داخل المغرب[٦٣].

وقد نجح المغرب في تفكيك العشرات من الخلايا النائمة، أو التي تستعد للتحرك في أراضيه. وقد بلغ عدد الخلايا الإرهابية المفككة في المغرب - في إطار حرب استباقية منذ ٢٠٠٢ إلى أواخر ٢٠١٥م - ١٤٠ خلية. وتم إيقاف ٢٢٠٠ شخص مشتبه فيهم. كما أشارت مصادر رسمية إلى أن عدد الخلايا التي تم كشفها في ثلاث السنوات الأخيرة قد تضاعف[٦٤]. ويظل المغرب يواجه، مثله مثل بقية أقطار المغرب العربي، بعض التهديدات الإرهابية، وإن كانت بدرجة أقل خطورة.

في مقابل إمكانية تَشَكُّل تحالف عربي/ غربي لمواجهة الإرهاب في شمالي أفريقيا والساحل تعمل الجماعات الإرهابية - وفق تقارير أمنية - إلى تجاوز خلافاتها والتجمُّع في جبهة واحدة تضمُّ الكتائب والتنظيمات التابعة للقاعدة في المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، والمرابطين، وبوكو حرام للرد على ذلك كله. وقد يكون هذا أمراً يتوقعه الاستراتيجيون قبل أن يكون مشروعاً للحركات الإرهابية في المنطقة. إلا أن جملةً من الأحداث التي وقعت مؤخراً تشير إلى هذه الإمكانية، مع وجود تنافس شديد على الأرض بين القاعدة وداعش[٦٥].

الخاتمة:

تواجه دول المغرب العربي أزمات وتهديدات متفاوتة؛ إلا أنها تسعى لتجاوز هذه التعقيدات الناجمة عن تداعيات الثورات العربية، والتي تعود أيضاً - في بعض أصولها - إلى بُنى سياسية واقتصادية وثقافية متأزمة بسبب عقود من الجمود السياسي والارتهان الاقتصادي للعوامل الظرفية، وضعف فئة رجال الأعمال الوطنية، ومن ثم ضعف وتراجع الطبقة الوسطى التي تُعَدُّ الركيزة الأساسية للدولة الحديثة واستقرار

٦٣- موقع اليوم ٢٤ المغربي، ٣٥٠٠ «داعشي» مغربي منتشرون حول العالم، ٥٠٠ منهم يعيشون داخل المملكة، http://goo.gl/gr5GjF.

٦٤- انظر: موقع «برلمان» هذا هو عدد الخلايا الإرهابية المفككة بالمغرب منذ سنة ٢٠٠٢، http://goo.gl/t3GsQy.

٦٥- انظر: صحيفة الشروق التونسية، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٦م، فيما طلبت كتيبة عقبة بتونس المدد لعناصرها: مشاورات لتوحيد الجماعات الإرهابية بشمال أفريقيا، http://goo.gl/Up9SPS.

النظام السياسي. وفي الأوضاع الحالية لا يمكن أن يستقر الشمال الأفريقي من الناحية الأمنية إلا بتسوية الأزمة الليبية وإحكام مؤسسات الدولة التوافقية سيطرتها على مفاصل الدولة، والقضاء على مخلفات الانفلات الأمني العام الذي يُشاهَدُ حالياً.

تعريف بالباحث

الدكتور محمد السبيطلي: باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة باريس السابعة. عمل سابقاً باحثاً في المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء باليمن، كما عمل في مجال التدريس بجامعة صنعاء، وشغل منصب رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية هناك. نشر دراساتٍ وأبحاثاً باللغتين العربية والفرنسية حول الأوضاع في دول المغرب العربي واليمن، وله مؤلفات في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، وترجم عدّة كتب من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية. يعمل حالياً مدير وحدة دراسات المغرب العربي في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ونائب رئيس تحرير مجلة (الإسلام والعالم المعاصر) الصادرة عن المركز نفسه. تنصبُّ اهتماماته البحثية الحالية على المسائل الاستراتيجية والسياسية والثقافية الخاصة بالمغرب العربي.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويرأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: عقد المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي؛ فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه. ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com